

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وموجهة إلى الأمين العام من
المندوب المكلف للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

يسعدني الإشارة إلى تقريركم حول الوضع في أفريقيا الوسطى وثيقة رقم S/2003/5 الذي يوضح بجلاء الاهتمام الذي تولونه لاستتباب الأمن والاستقرار في هذه الدولة وغيرها من الدول الأفريقية الشقيقة التي تعاني من ويلات الحروب والدمار.

وفي الوقت الذي تقدر فيه الجماهيرية العربية الليبية ذلك، فإنها تعبر عن الأسف لخلو التقرير المشار إليه من أية إشارة إلى الجهود التي بذلتها دول تجمع الساحل والصحراء من أجل الحفاظ على السلم والأمن في أفريقيا الوسطى منذ عام ١٩٩٦، وقيامها بإرسال قوات حفظ السلام بناء على مقررات القمة الطارئة المصغرة لدول تجمع الساحل والصحراء التي عقدت بمدينة الخرطوم بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والتي كان لها الأثر الإيجابي في استقرار البلاد وحتى قيام تجمع الساحل والصحراء بتسليم هذه المهمة إلى قوات حفظ السلام المشكلة من المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (قوات السيماك) بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

تجدون مرفق هذه الرسالة ورقة تحوي بعض المعلومات عن جهود تجمع الساحل والصحراء بخصوص أفريقيا الوسطى.

سأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد عبد الكريم عون
المندوب المكلف

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ والموجهة إلى الأمين العام من المندوب المكلف للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

جهود الاتحاد الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى

شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى تطورات سياسية منذ عام ١٩٩٦ بعد المحاولة الانقلابية التي وقعت بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، والمحاولة الانقلابية التي وقعت بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية وتجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) بجهود من أجل استعادة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فيما يلي استعراضاً لهذه الجهود:

أدان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة والسبعين المنعقدة في لوساكا في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ المحاولة الانقلابية التي جرت بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، وأشاد بتجمع دول الساحل والصحراء على جهوده في دعم المؤسسات الدستورية وفي إنهاء الاقتتال وتأمين الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

درس الجهاز المركزي لفض وإدارة وتسوية النزاعات في أفريقيا في دورته العادية الثامنة والسبعين على مستوى السفراء المنعقدة بأديس أبابا بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الوضع في أفريقيا الوسطى ودعا قادة المنطقة إلى مواصلة بذل جهودهم الرامية إلى مساعدة الأطراف في أفريقيا الوسطى على تجاوز خلافاتها بالحوار وطلب من الأمين العام متابعة الوضع واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

عقدت قمة طارئة مصغرة بالخرطوم بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، حضرها الرئيس فريدريك شلوبا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية حينئذ والرؤساء: إدريس دبي وانج فيلكس باتاسي، والعميد أبو بكر يونس جابر كما شارك فيها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لتجمع دول الساحل والصحراء. قررت القمة تشكيل قوة لحفظ السلام في أفريقيا الوسطى تحت إشراف الرئيس عمر البشير بصفته رئيس تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) في ذلك الوقت والعقيد معمر القذافي بوصفه راعياً لعملية السلام في فضاء (س.ص)، كما قررت إنشاء لجنة سياسية تضم وزراء خارجية كل من السودان وتشاد والجماهيرية العظمى وبوركينا فاسو والغالون والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لتجمع (س.ص) وممثلاً عن الأمين العام للأمم المتحدة.

عقد الجهاز المركزي لفض وإدارة وتسوية النزاعات على مستوى الوزراء دورة طارئة في طرابلس بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، لمناقشة الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد شارك في اجتماعات هذه الدورة ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة وتجمع دول الساحل والصحراء (س.ص). وقد اعتمد الجهاز قرار قمة الخرطوم بإرسال قوات حفظ السلام إلى أفريقيا الوسطى وذلك تنفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بعدم الاعتراف بالتغيرات غير الدستورية للحكومات بأفريقيا، وأشاد بمجهود الدول الأفريقية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري وتوفير الدعم لصالح الحكومة الشرعية لجمهورية أفريقيا الوسطى ومؤسساتها وذلك بطلب منها. ودعا الدول الأفريقية الأخرى إلى توفير دعم مماثل لصالح الحكومة الشرعية في أفريقيا الوسطى.

تم في اجتماع عقد بيانقي بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ضم الرئيس باتاسي وكلا من: الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية رئيس المجلس التنفيذي لتجمع (س.ص) ووزير خارجية الغابون وقائد قوات تجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) وقائد قوات "السيماك" بحث الترتيبات اللازمة والاستعدادات لإتمام الانسحاب وتأمين الوضع بالاتفاق مع ممثل المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا وقوات "السيماك". وقد تقرر خلال هذا الاجتماع سحب قوات (س.ص).

بعث الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية رئيس المجلس التنفيذي لتجمع (س.ص)، برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تتعلق بانسحاب قوات (س.ص) من أفريقيا الوسطى وتسليم مهامها إلى قوات "السيماك" وذلك بناء على الاتفاق الموقع بين مختلف الأطراف المعنية.